النهار

الأربعاء 17 تشرين الأول 2007 – السنة 75 – العدد 23152

هيئة الاتصالات توضح آلية خصخصة الخليوي: حصر إدارة الشبكات بأصحاب الخبرة

اعلنت الهيئة المنظمة للاتصالات، انه "ضمن جهودها لإعلام المواطنين عن آلية خصخصة قطاع الخليوي والإجابة عن التساؤلات المطروحة، يهمها ان توضح الآتي:

"1 - إن الهيئة حرصت على وضع آلية شفافة وواضحة لاطلاق عملية الخصخصة. فأنجزت دفتر الشروط الخاص بالمزايدة الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة وتضمن كل المستندات الرسمية المطلوبة كي تحضر الشركات الراغبة ملفاتها للمشاركة. وستصدر الهيئة والمجلس الأعلى للخصخصة في تشرين الثاني المقبل، مذكرة المعلومات Information Memorandum، التي تتعلق بسوق الاتصالات والمواصفات المالية والتقنية اللازمة بالشبكة وخريطة طريق تتعلق بتحرير قطاع الاتصالات. كذلك ستقر مواصفات الترخيص التي تتضمن متطلبات التغطية الوطنية والتكنولوجيا المستعملة والترددات الممنوحة والشروط الفنية والخدمات الجديدة المطروحة في السوق، وتحديدا خدمات الجيل الثالث.

2 - إن الهيئة حريصة على أن تضْمن لمراحل المزايدة الشفافية والمهنية اللازمتين بعيدا من أي مفاضلة لشركة على أخرى أو لطرف على آخر، وفق إجراءات لا تَتْرك مجالا للمحسوبية أو للمحاباة أو للتعسّف. وهي لهذه الغاية، وحرصاً على المال العام وانطلاقاً من مسؤوليتها في حماية المستهلك وفي نمو قطاع الاتصالات، وضعت آلية واضحة تقضي في مرحلة أولى بأن تتقدم الشركات بما يعرف بسعر ما قبل المزايدة ضمن ظرف مختوم تفضه حصراً لجنة فنية خاصة مؤلفة من خمسة أعضاء، ترفعه بدورها الى الحكومة من دون أن تعلمها بأسماء الشركات، كي تبت أياً من خياري ال 0 في المئة أو ال 10 في المئة مشاركة في الواردات Revenue Sharing تراه الحكومة مناسباً للمصلحة العامة ويضمن المردود المالي الأعلى.

3 - بما أن الهيئة ملتزمة تأمين أسعار تنافسية على مستوى الاتصال الدولي الصوتي والتي من شأنها أن تشجع الاستثمارات الاجنبية والمحلية وأن توفر فرص عمل جديدة لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني والمشتركين على السواء، قررت بناء على القانون 431 وبعد موافقة مجلس الوزراء، منح الفائزين المفترضين بالمزايدة حق الاتصال الدولي الصوتي مع حصر هذا الحق بمشتركي الشبكتين، على غرار ما هو معمول به في غالبية دول المنطقة والعالم.

4 - أشار دفتر الشروط بوضوح الى ان الفائز ملزم احترام وتطبيق كل التنظيمات التي أصدرتها وستصدرها الهيئة المنظمة، مع العلم أنها أنجزت مسودة التنظيمات المتعلقة بحماية المستهلك ونوعية الخدمة والترابط المحلي وأنهت عملية الاستشارات وهي راهنا قيد النشر في صيغتها النهائية.

5 -حدد دفتر الشروط سند كفالة بقيمة 50 مليون دولار لضمان أن تتقدم الى المزايدة الشركات الكبرى والمحترمة وذات السمعة الذائعة. ولمزيد من الشفافية والجدية، يحظر على الفائزين بالمركزين الاول والثاني استرداد قيمة هذه الكفالة الا بعد انتهاء كامل آلية المزايدة.

6 - إن دفتر الشروط هو الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تخول إطلاق عملية المزايدة وبيع الأصول، وقد صادقت الهيئة عليه استنادا إلى قانون الاتصالات الرقم 2002/431، وصادقت الحكومة عليه في جلستها الاخيرة استنادا الى قانون الخصخصة الرقم 2000/228، بعدما رأت هيئة القضايا في وزارة العدل، في استشارة لها بناء على طلب الحكومة، أن القانونين المذكورين يشكلان الإطار القانوني اللازم لهذه العملية.

7 - تؤكد الهيئة ان المعايير التي وضعتها ترمي الى حصر إدارة الشبكات بأصحاب الخبرة ممن يمكن الوثوق فيهم لادارة شبكتي الهاتف الخليوي الحاليتين وتوسيعهما، بغرض توفير الإدارة الفضلى والتقنية الأحدث للسوق اللبنانية، ولإتاحة الفرصة أمام العدد الأكبر من الشركات الراغبة والمؤهلة للمشاركة في العملية بما يزيد في المنافسة، ويؤمن حدا أقصى من الأسعار لبيع الأصول والرخصتين الحاليتين.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"